عرب نيوز الخليجية تستعرض سبب رفض حكومة السيسي إدارة غزة

الثلاثاء 18 مارس 2025 12:00 م

رفضت حكومة الانقلاب بشكل قاطع اقتراح زعيم المعارضة الإسرائيلية يائير لابيد الشهر الماضي، والذي دعا القاهرة لتولي إدارة قطاع غزة لمدة تصل إلى 15 عامًا مقابل إلغاء ديونها الخارجية. أكدت وزارة الخارجية المصرية أن هذا الاقتراح يمثل "محاولة للالتفاف على الموقف المصري والعربي الثابت"، مشددة على ضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة وإقامة دولة فلسطينية مستقلة.

التجربة المصرية في إدارة غزة

ليست هذه المرة الأولى التي يُطرح فيها اقتراح كهذا. فقد أدارت مصر غزة بين عامي 1948 و1967، حيث خضعت في البداية لحكومة عموم فلسطين المدعومة من القاهرة، لكنها لم تحصل على اعتراف دولي واسع، مما دفع مصر إلى فرض إدارة عسكرية مباشرة دون ضم رسمي. خلال تلك الفترة، عانت غزة من أزمات اقتصادية وإنسانية حادة، تفاقمت بسبب تدفق أكثر من 200 ألف لاجئ فلسطيني بعد نكبة 1948. لم يكن لدى مصر أي خطة سياسية طويلة الأمد لإدارة القطاع، بل اعتبرته مسؤولية مؤقتة إلى حين إيجاد حل شامل للقضية الفلسطينية.

انتهى الدور المصري المباشر في غزة بعد حرب 1967، عندما احتلت إسرائيل القطاع إلى جانب الضفة الغربية وسيناء. منذ ذلك الحين، لم يكن لدى مصر دور إداري في غزة لكنها بقيت طرفًا رئيسيًا في الوساطة السياسية والقضايا الأمنية.

المخاوف الأمنية المصرية

الرفض المصري لاقتراح لابيد يستند إلى عدة اعتبارات، أبرزها الأمن القومي. تخشى القاهرة أن يؤدي تولي إدارة غزة إلى خلق عبء أمني كبير، خاصة مع تعقيدات الوضع الداخلي للقطاع ووجود فصائل مسلحة خارجة عن سيطرة السلطة الفلسطينية. أي تدخل مصري مباشر قد يضعها في مواجهة مع هذه الفصائل، مما قد يؤدي إلى نزاعات غير مرغوبة تؤثر على أمنها الداخلي.

كما أن مصر قلقة من احتمال تحول غزة إلى منطقة غير مستقرة تستغلها الجماعات المتطرفة لشن هجمات في شمال سيناء. لهذا السبب، تسعى القاهرة إلى تجنب أي سيناريو يضعها أمام تحدٍ أمني معقد على حدودها الشرقية.

رفض دور الحارس الأمني لإسرائيل

ترفض مصر أي دور قد يجعلها تعمل كجهة أمنية لصالح إسرائيل. من وجهة نظر القاهرة، يمثل اقتراح لابيد محاولة لتحميل مصر مسؤولية غزة، مما يسمح لإسرائيل بالتنصل من التزاماتها كقوة احتلال. بدلاً من تحمل تكاليف إعادة إعمار القطاع بعد الدمار الذي سببه الجيش الإسرائيلي، تحاول تل أبيب إلقاء هذا العبء على عاتق مصر.

يتماشى هذا الرفض مع السياسة المصرية التي ترفض أن تكون أداة لتنفيذ استراتيجيات إسرائيلية لا تساهم في حل القضية الفلسطينية. تدرك حكومة الانقلاب أن أي دور مباشر لها في إدارة غزة سيُنظر إليه على أنه خدمة للمصالح الإسرائيلية على حساب الحقوق الفلسطينية.

المخاوف من فصل غزة عن الضفة

هنـاك قلق كبير في مصـر من أن توليهـا مسؤوليـة غزة قـد يكون جزءًا من مخطـط أوسع لفصـل القطـاع عن الضـفة الغربيـة، ممـا يقوض فرص إقامـة دولة فلسطينية موحدة. إذا تم استبعاد غزة من المعادلة الفلسطينية، فقد يكون ذلك تمهيدًا لمشاريع توطين الفلسطينيين خارج الضفة، وهو أمر تعارضه مصر بشدة.

كما أن هناك مخاوف من أن قبول مصـر إدارة غزة قد يكون مقدمة لمخططات توطين الفلسـطينيين في سيناء، وهو سيناريو ترفضه القاهرة بشكل قاطع، لما يشكله من تهديد لسيادتها الوطنية واستقرارها الداخلي.

رفض المقايضة الاقتصادية

رغم أن اقتراح لابيد تضـمن إغراءات اقتصادية، مثل إلغاء ديون مصـر، فإن القاهرة أكدت أنها لن تساوم على مواقفها الاستراتيجية مقابل مكاسب مالية. شدد المسؤولون المصريون على أن الوضع الاقتصادي الصعب لا يبرر اتخاذ قرارات قد تكون لها تداعيات سياسية وأمنية خطيرة.

لم يكن اقتراح لابيـد المحاولـة الأولى لإقناع مصـر بتولي مسؤولية غزة. في عام 2023، قدمت الولايات المتحدة اقتراحًا مشابهًا، يقضـي بتولي مصـر مسؤولية أمن غزة مؤقتًا، لكن القاهرة رفضـته أيضًا. كما ناقش مـدير وكالة الاسـتخبارات المركزية الأمريكية ويليام بيرنز الفكرة مع عبد الفتاح السيسـي، الذي رفضـها بشكل قاطع.

البدائل المصرية

لم تكتفِ مصـر برفض إدارة غزة، بل طرحت حلولًا بديلة تركز على تمكين الفلسـطينيين من حكم أنفسـهم. أحد هذه الحلول يتمثل في إعادة السـلطة الفلسـطينية إلى غزة كخطوة نحو تحقيق الوحدة الفلسطينية وإنهاء الانقسامات الداخلية. كما اقترحت القاهرة تشكيل حكومة فلسطينية غير حزبية تشرف على الضفة وغزة معًا، وهو مقترح رفضته إسرائيل.

اقترحت مصر أيضًا تقديم دعم أمني ولوجستي محدود، مثل مراقبة الحدود وتدريب قوات الأمن الفلسطينية، لكنها رفضت أي دور إداري مباشر.

موقف مصر الاستراتيجي

موقف مصـر من غزة واضح واستراتيجي: ترفض أي دور إداري مباشـر في القطاع، وترفض أي مخططات قد تضر بالقضية الفلسطينية. ظهر هذا الموقف في رفضها المتكرر للعروض الإسرائيلية والأمريكية، رغم الضغوط السياسية والإغراءات الاقتصادية.

من وجهة نظر القاهرة، الحل لأزمة غزة لا يكمن في الإدارة المصـرية، بل في تسوية شاملة تشـمل إنهاء الاحتلال الإسـرائيلي، واستعادة السلطة الفلسطينية السـيطرة على غزة، وضـمان حق الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة. مصر مستمرة في دورها كوسيط، لكنها ترفض أن تصبح طرفًا مباشرًا في أزمة لا ترى أنها مسؤوليتها.

https://www.arabnews.com/node/2593820/%7B%7B

الأسرة

17 نصيحة مهمة للتعامل مع الطفل العنيد في المذاكرة أيام الامتحانات

الأربعاء 1 يناير 2025 11:00 م
تراث

السير إلى الله

السبت 7 ديسمبر 2024 08:00 م

مقالات متعلقة

الطبيب أحمد عبدالعزيز : حجم مآسي غزة حاجة تفوق الخيال

أوراسيا ريفيو: هل تشتعل التوترات بين إثيوبيا ومصر؟

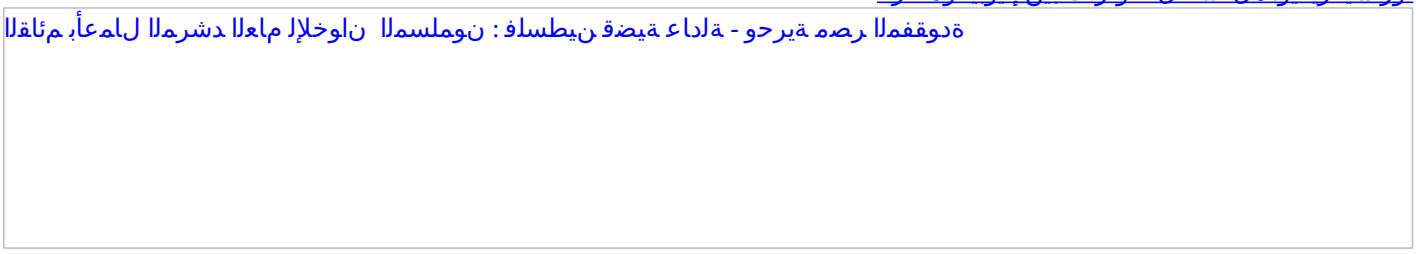

القائم بأعمال المرشد العام للإخوان المسلمون : فلسطين قضية عادلة - وحرية مصر المفقودة

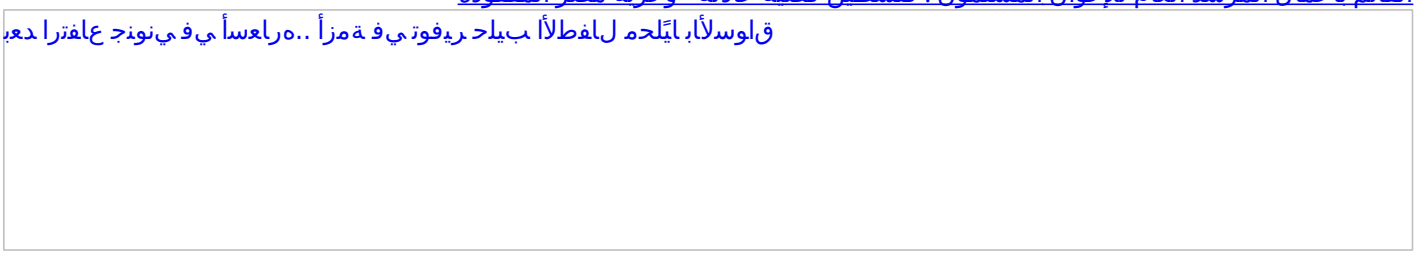

بعد ارتفاع جنوني في أسعاره.. أزمة في توفير حليب الأطفال محليًا بالأسواق

- التكنولوجيا
- دعوة
- التنمية البشرية
- الأسرة
- ميديا

- الأخبار
- المقالات
- تقارير
- الرياضة
- تراث
- حقوق وحريات

-
-
-
-
-
-

إشترك أدخل بريدك الإلكتروني

جميع الحقوق محفوظة لموقع نافذة مصر 2025 ©